عبد الملك عودة:

رائد الدراسات الإفريقية في مصر والعالم العربي

أ. ناصر كرم رمضان

باحث في الفكر السياسي والثقافة الإفريقية- مصر

سيظل اسم الأستاذ الدكتور «عبد الملك عودة» (١٩٢٧-٢٠١٣م) مرتبطاً في الأذهان بوصفه رائداً للدراسات الإفريقية في مصر والعالم العربي، حيث تُعد كتاباته وأبحاثه على مدار خمسين عاماً شاهدة على مرحلة تاريخية فارقة في تاريخ القارة، فقد ارتبط اسم «عودة» بأسماء زعماء سياسيين ومثقفين إفريقيين بارزين، وقد قامت السمعة التي تمتع بها «عودة» بين معاصريه على تعدُّد إسهاماته في دراسة قضايا النظم السياسية الإفريقية والعلاقات العربية الإفريقية ودول حوض النيل.

وفيما يأتي أُقدِّم عرضاً لبعض ما أنجزه من عملٍ في مجال الدراسات الإفريقية على مدى حياته،

مبيناً ما ترتب عليه من أثر حسبما تسمح به ضرورة الإيجاز. ولمَّا لم يكن هذا مقام التقييم المُفصَّل لأعماله وأفكاره؛ فإني أُخصِّص معظم المساحة للعرض؛ وإن كنت سأُجازف بتقديم شيءٍ من المناقشة كذلك، ويمكن الاستزادة من موضوعات المناقشة بالرجوع إلى عشرات الدراسات؛ وبخاصة أبحاثه المنشورة بمجلة السياسة الدولية، إلى جانب عشرات الرسائل العلمية التي أشرف عليها داخل معهد البحوث والدراسات الإفريقية (كلية الدراسات الإفريقية العليا حالياً) وكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، إلى جانب إرثه من الكتب التي ألفها لتكون دليلاً ومرشداً للباحثين والدارسين العرب، فكتاباته ترشد كلَّ من يودُّ التبَحُّر في الدراسات الإفريقية وفهم قضاياها.

أولاً: النشأة والسمات والخبرات الشخصية للدكتور عبد الملك عودة:

وُلد «عبد الملك علي أحمد عودة» في أسرة عريقة بمحافظة الدقهلية في مارس ١٩٢٧م، أخوه الأكبر المستشار الراحل «عبد القادر عودة»، وأخوه الأصغر هو المخرج الراحل «عبد الغفار عودة» أحد قيادات وزارة الثقافة[١].

حصل «عبد الملك عودة» على درجة البكالوريوس في تخصص العلوم السياسية من كلية التجارة جامعة القاهرة سنة ١٩٤٨م، ثم الماجستير في العلوم السياسية من جامعة القاهرة سنة ١٩٥١م.

وقد اختار «عودة» لرسالة الدكتوراه موضوعاً قيّماً بعنوان: «الكتلة الإسلامية»، لكن من المفارقات أن يقوم أستاذه الدكتور «عبد القادر حاتم» بتكليفه باختيار موضوع آخر يتماشى مع التوجه العام للدولة حينئذ،

(١) رحاب عبد الله، وفاة عبد الملك عودة.. عميد العمداء، جريدة الوطن، تاريخ الاقتباس ٢٠٢١/٨/١م، على الرابط: https://www.elwatannews.com/news/details/362837

استخدم «عودة» التحليل والاستقصاء الدقيق للمفاهيم الإفريقية المهمة، وكذلك للغة التي تجسِّدها، وذلك باستخدام طُرقٍ وأفكار مشتقة من الواقع

حيث كانت الدولة المصرية تُولي اهتماماً بالشؤون الإفريقية، ليصبح «عودة» أول متخصص في الشؤون الإفريقية، وليحصل على درجة الدكتوراه في «الفلسفة السياسية» من جامعة القاهرة سنة ١٩٥٦م[٢].

وبتوصية من الدكتور «بطرس بطرس غالي» الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة تم تعين «عودة» مدرساً بقسم العلوم السياسية بكلية التجارة بجامعة القاهرة سنة ١٩٥٧م، وتدرج في العمل الجامعي بدايةً من أستاذ مساعد سنة ١٩٦٢م، ثم أستاذ في سنة ١٩٦٨م[٣].

خاض «عودة» كذلك تجربة التدريس بالولايات المتحدة الأمريكية في الفترة (من ١٩٦٤م إلى ١٩٦٥م)، فعمل أستاذاً زائراً بجامعة «إنديانا». والتحق كذلك بالعمل أستاذاً بمعهد البحوث والدراسات الإفريقية بجامعة القاهرة في سنة ١٩٧٤م، وفي العام نفسه شغل منصب عميد كلية الإعلام بجامعة القاهرة حتى سنة ١٩٧٧م، ورئيساً لقسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد

(٢) سمر إبراهيم، أ.د. عبد الملك عودة، موقع مصر وإفريقيا، تاريخ الاقتباس ٢٠٢١/٨/٣م، على الرابط: https://2u.pw/vMxEu

(٣) أسامة الغزالي حرب، عبد الملك عودة!، موقع جريدة الأهرام، تاريخ الاقتباس ٢٠٢١/٨/٩م، على الرابط: https://2u.pw/GALvQ

والعلوم السياسية لمدة عامين (١٩٧٧-١٩٧٨م)[١].

سافر إلى العديد من الدول الإفريقية عقب الاستقلال، ولا سيما «غينيا كوناكري» سنة ١٩٥٨م، بهدف دراسة تجربة تأسيس الحزب الديمقراطي هناك. ومن خلال عضويته بالجمعية الإفريقية أصبح شريكاً في الدور الإعلامي والمعرفي المعادي للاستعمار، وهو ما وفر له الفرصة للتفاعل والاحتكاك بحركات التحرر الوطني وقياداته[٢].

عمل كذلك خارج جمهورية مصر العربية أستاذاً للعلوم السياسية ومستشاراً بجامعة صنعاء بدولة اليمن للشؤون الأكاديمية في الفترة (١٩٨١-١٩٨٥م)[٣].

وتولى «عودة» عدة مناصب مختلفة طوال رحلته العلمية، فقد عمل مستشاراً لوزير الإعلام الأسبق «محمد حسنين هيكل» في سنة ١٩٧٠م، ومدير مركز الدراسات الإفريقية بمؤسسة الأهرام المصرية (١٩٧٤-١٩٧٥م)، ومساعداً لرئيس التحرير ورئيس مجلس الإدارة بالمؤسسة في الفترة (١٩٧١-١٩٧٤م)، ومديراً لتحرير مجلتها «السياسة الدولية» في الفترة (١٩٦٥-١٩٨٠م)[٤].

وبخلاف مئات المقالات والمشاركات ساهم «عودة» بعدة مؤلفات في الشأن الوطني والإفريقي والدولي، مثل كتاب (تصفية الاستعمار العالمي)، و(الحياد الإيجابي)، و(القومية العربية)، و(فكرة الوحدة الإفريقية)، و(الحرب والسلام في إفريقيا)، و(التنافس الدولي في إفريقيا)، و(السياسة المصرية وقضايا إفريقيا)، و(التعاون والأمن في إفريقيا)، و(إفريقيا تتحول: كلام في الديمقراطية)، و(سنوات الحسم في إفريقيا)[٥].

وقد تفرد عودة بلقب «عميد العمداء»؛ حيث تولى عمادة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية (١٩٨٠-١٩٨١م)؛ وكلية الإعلام (١٩٧٤-١٩٧٧م)؛ ومعهد البحوث والدراسات الإفريقية (١٩٧٩-١٩٨٢م).

ووفاءً وتقديراً لدوره الثقافي الطويل؛ قام تلاميذه بالمجلس الأعلى للثقافة بالقاهرة بتنظيم احتفالية في عام ٢٠٠٩م بمناسبة بلوغه سن الثمانين، كما نظم «معهد البحوث والدراسات الإفريقية» ندوة للاحتفاء بإنجازاته وإسهاماته العلمية في مارس سنة ٢٠١٣م، وفي العام نفسه أزاحت الدكتورة «هالة السعيد»، عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، بمرافقة الدكتور «بطرس بطرس غالي»، الستار عن القاعة ٥ بالكلية، والتي أطلقت عليها اسم الدكتور الراحل «عبد الملك عودة»[٦]، وهو العام الذي رحل فيه «عودة» يوم الأربعاء الموافق ٢٧ نوفمبر.

ثانياً: السياق التاريخي المعاصر للدكتور عبد الملك عودة، ومشروعه الفكري:

كان «عودة» شاهداً على فترة النضال من أجل الاستقلال والتحرر من الاستعمار في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، حيث سيطرت عدد من الدول الغربية كفرنسا وبريطانيا وبلجيكا وهولندا على مناطق شاسعة في المحيطين العربي والإفريقي على حدٍّ سواء، مما جعل روابط العلاقات العربية والإفريقية متحدة في أهدافها وتطلعاتها، ليس فقط على مستوى

(١) سمر إبراهيم، مرجع سبق ذكره.

(٢) المرجع السابق نفسه.

(٣) المرجع السابق نفسه.

(٤) المرجع السابق نفسه.

(٥) وفاة عبد الملك عودة عميد الدراسات الإفريقية في مصر والعالم العربي، موقع إرم، تاريخ الاقتباس ٢٠٢١/٨/٥م، على الرابط: https://www.eremnews.com/entertainment/arts-celebrities/70928

(٦) إطلاق اسم «عبد الملك عودة» على إحدى قاعات «اقتصاد وعلوم سياسية»، موقع أخبارك، تاريخ الاقتباس ٢٠٢١/٨/٧م، على الرابط: https://2u.pw/mgp8r

العلاقات بين الدول بل على المستوى الشعبي.

وفي أعقاب ثورة يوليو ١٩٥٢م وإجلاء الإنجليز عن مصر استخدم الرئيس جمال عبد الناصر اصطلاح «الثورة الإفريقية» للتعبير عن وحدة المصير المشترك لدول القارة، و«قد كان أخطر جوانب هذه الثورة هو ذلك الإحساس بالانتماء إلى القارة الذي زرعته الحركة الإفريقية عميقاً في وجدان الأفارقة في جميع أرجاء القارة، فجعلتهم يتغنون بشعارات الوحدة الإفريقية بعيداً عن سيطرة الرجل الأوروبي والاستغلال الاستعماري، وأصبح هذا الإحساس يشكّل وعياً جديداً»، فاستضافت القاهرة المؤتمرات؛ حيث حضر الإمبراطور هيلا سلاسي وليوبولد سنجور وجوليوس نيريري وأحمد سيكتوري وكوامي نكروما. وأصبحت مصر قاعدة للثورة الإفريقية[١].

ثم جاءت مرحلة الرئيس أنور السادات، الذي انشغل كثيراً بمعركة تحرير الأرض في الشمال الشرقي لمصر، ثم مفاوضات السلام التي امتدت لفترة من الوقت، لتهمل مصر عمقها الإفريقي. ومع وصول الرئيس مبارك للحكم بدأت العلاقات تفتر شيئاً فشيئاً، إلى أن جاءت محاولة اغتياله في أديس أبابا في يونيو ١٩٩٥م، ليتوارى الملف الإفريقي عن اهتمامات مصر الرسمية[٢].

المشروع الفكري للدكتور عبد الملك عودة:

استطاع «عودة» أن يؤسس لمدرسة فكرية عربية تقوم على دراسة «إفريقيا»؛ وعبّر عن ذلك بقوله: «إننا نعيش في الشمال الشرقي من إفريقيا، ونتكلم كثيراً عن إفريقيا، لكن لن نفهم إفريقيا كل الفهم وأعمقه إلا إذا مزجنا باستمرار بين الدراستين المكتبية والميدانية في صورة أكاديمية منظمة، وأنفقنا الكثير من الجهد والمال لتربية وتثقيف أجيال متتابعة من الدارسين الشبان، الذين يمثلون تراكماً في المعرفة الإنسانية واستثماراً للطاقة العلمية الهادفة، فإذا وصلنا إلى هذا فهمتنا إفريقيا حق الفهم، ووضعتنا من نفسها موضع القلب والعين»[٣].

وانطلاقاً من هذه الفلسفة كان مشروع «عودة» الفكري لدراسة إفريقيا، والذي يمكن أن نشير إلى أبرز ملامحه من خلال عدة محاور كبيرة: أولها: قضية الدولة والحكم في إفريقيا على الصعيدين الوطني والقاري؛ والمحور الثاني: متابعته ملف العلاقات العربية الإفريقية وتطورها بمنظور تحليلي ونقدي؛ ويتمثل المحور الثالث في: دراسة السياسات المصرية في إفريقيا[٤]؛ والمحور الرابع: فكرة الجامعة الإفريقية؛ والمحور الخامس: مشروعه المؤسسي للدراسات الإفريقية.

وسأحاول تناول أهم ما انطوت عليه هذه الأفكار من خلال كتابات «عودة» بشيء مختصر، حيث لا يتسع المجال لذكرها بالتفصيل.

١- قضية الدولة والحكم في إفريقيا:

«يَعُدُّ الاهتمام بالشؤون السياسية الإفريقية ظاهرة حديثة في العالم كله، والتي لم تتبلور إلا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية التي كانت سبباً قوياً في إنضاج وعي الشعوب الإفريقية، وقد أسفر هذا الاهتمام عن إدخال مادة الشؤون الإفريقية في الدراسة بالمعاهد والجامعات» على المستوى العالمي. وعلى مستوى «الجامعات العربية لم يكن من المقرر أن تُدرَّس فيها

(١) محمد فايق، عبد الناصر والثورة الإفريقية (القاهرة: دار المستقبل العربي، ط٢، ١٩٨٢م)، ص (٥-٦).

(٢) إميل أمين، مصر وإفريقيا.. عمق استراتيجي من عبد الناصر إلى السيسي، موقع سكاي نيوز عربية، تاريخ الاقتباس ٢٠٢١/٨/٤م، على الرابط: https://2u.pw/Gq40a

(٣) عبد الملك عودة، سنوات الحسم في إفريقيا، (القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٦٦م)، ص (٢-٣).

(٤) حمدي عبد الرحمن، ورحل الـ مواليمو.. عبدالملك عودة، موقع جريدة الأهرام، تاريخ الاقتباس ٢٠٢١/٨/١٥م، على الرابط: https://2u.pw/lLwvg

الشؤون السياسية الإفريقية حتى صدر القرار الجمهوري رقم ٢١٦ لسنة ١٩٥٦م، ومن حينئذ أُدخلت في قسم العلوم السياسية بجامعة القاهرة مادة جديدة سُمّيت [مشكلات إفريقيا]، إذ دعت الحاجة إلى مرجع قيّم يهتدي به الطالب في دراسته لهذه المادة، ويسترشد به كل متتبع لتطورات السياسة الإفريقية، فما لبث الدكتور [عبد الملك عودة] أن قدم للمكتبة العربية كتاباً بعنوان [السياسة والحكم في إفريقيا] (١٩٥٩م)»، بهذه الكلمات قدم الدكتور بطرس بطرس غالي لكتاب (السياسة والحكم في إفريقيا)، وهو أول مؤلفات «عودة»، حيث قدّم «غالي» الشكر في نهاية التقديم بقوله: «شكراً للدكتور [عودة] على كتابه القيم، الذي سيظل يذكّرنا نحن أبناء الإقليم الجنوبي من الجمهورية العربية بأننا إفريقيون»[(١)].

ثم جاء كتابه (سنوات الحسم في إفريقيا) (١٩٦٩م) بعد ذلك بعشر سنوات، ثم تتابعت الكتب والمقالات التي تناول من خلالها الدولة الإفريقية ونظم الحكم فيها، مثل كتاب (قضايا الديمقراطية في الدول الإفريقية) (٢٠٠٤م)، و(المتغيرات السياسية في إفريقيا) (٢٠٠٤م)، و(إفريقيا تتحول: كلام في الديمقراطية) (٢٠١٠م)، وجميعها عناوين تحمل بين طياتها اهتماماً بالغاً بشكل الدولة الإفريقية ونظم الحكم فيها في أعقاب التحرر من الاستعمار، وهي فترة عايشها «عودة» وعايش كذلك تحولاتها المختلفة.

وقد أولى «عودة» قضية الدولة والحكم في إفريقيا أهمية كبيرة، واضعاً عدة أسس تُعتبر تقدمية كثيراً عن عصره، حيث كان التطور السياسي المتوقع في إفريقيا غير واضح المعالم، والذي وصفه «عودة» بـ«التماثل والتباين»؛ وعزا ذلك إلى أن «إفريقيا قارة واسعة من حيث المساحة وتعداد السكان»، إلى جانب «تعدد الأصول اللغوية والعرقية والوحدات السياسية والمراكز الدولية التي ترتبط بها الوحدات السياسية»، مشيراً إلى «أهمية الجذور التاريخية إذا ما حاولنا أن نُفصّل التطور السياسي المعاصر في إفريقيا»، وتفسير هذا يأتي من «أن القارة كانت تعيش في سلسلة من التطور التاريخي حتى بدأت حركة الاستعمار الأوروبي... فشمال إفريقيا شهد قيام المجتمعات الإسلامية وعلاقاتها السياسية والعسكرية مع جنوب أوروبا، وخاصة العالم المسيحي عامة، وشهد غرب إفريقيا آثار تجارة الرقيق إلى العالم الجديد نتيجةً لجهود التجار والقراصنة الأوروبيين، بينما شهد شرق القارة هذه التجارب ذاتها مع توطين آسيوي قديم في شكل فئات تجارية، وانعزل الجنوب إلى أن توطنه [البوير]، وأخذوا في التقدم من أقصى الجنوب نحو الشمال»[(٢)].

وقد انعكس ذلك كلياً على طبيعة التطور السياسي المعاصر «الذي بدأ في إطار من العلاقات السياسية الدولية والعلاقات الاقتصادية الدولية. وهذا الإطار لم ترسمه أو تشترك فيه إفريقيا»، ومن ثم تمكنت «أوروبا من السيطرة الكاملة على الموقف، وذلك من خلال تحطيم حركات المقاومة الإفريقية للغزو الأوروبي... وهذا أعطاها حرية رسم الإطار العالمي للعلاقات الدولية، سياسية كانت أم اقتصادية»[(٣)].

ونتيجةً لذلك تعرض التطور الإفريقي إلى ضغط من القوى التي تعمل على تشكيله وتوجيهه، هذه الرغبة قد تكون عفوية أو عن عمد، وذلك قد يرجع إلى: «متطلبات

(١) عبد الملك عودة، بطرس بطرس غالي، السياسة والحكم في إفريقيا، المجلة المصرية للقانون الدولي (القاهرة: الجمعية المصرية للقانون الدولي، المجلد ١٥، ١٩٥٩م)، ص (٥٩-٦٢).

(٢) عبد الملك عودة، معالم التطور السياسي في إفريقيا، مجلة مصر المعاصرة (القاهرة: الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، المجلد ٥٣، العدد ٣٠٩، ١٩٦٢م)، ص (١٠٣-١٠٤).

(٣) المرجع السابق، ص١٠٤.

الإطار العالمي المرسوم، الذي يسمح بنوع من التطور في داخله ووفق أحكامه وأوضاعه الرئيسية القاضية بدوام علاقات التبعية للاقتصاد الأوروبي الرأسمالي»، أو إلى: «متطلبات طبقات اجتماعية جديدة أخرى ترى أن التطور وأن التقدم لا يحدث إلا إذا تم كسر وتحطيم هذا الإطار العالمي وكل ما ينتج عنه، واستبداله بإطار جديد»[١].

وما إن انقشع غبار الاستعمار، بكل تبعاته وويلاته عن القارة الإفريقية، حتى ساد نموذج للحكم لا يزال قائماً في عديد من الدول الإفريقية، وهو الحكم السلطوي للحزب الواحد والتفرد بالحكم، وقد أرجعه «عودة» إلى دور المؤسسة العسكرية، حيث قال: «شهدت الدول الإفريقية المستقلة في السنوات الأخيرة تغيرات عديدة في نظم الحكم والأوضاع السياسية الداخلية، وقد تمت هذه التغييرات نتيجةً لدور المؤسسة العسكرية»[٢].

لكنه أكد كذلك على طبيعة «التماثل والتباين» بين الدول الإفريقية، وأنها ليست ذات طبيعة واحدة؛ بقوله: «وبانتشار فلسفة الحزب الواحد وتزايد الإيمان بها بدأت تطبيقاتها تتضح وتبرُز، حتى صارت الوضع الرسمي والفعلي في هذه المجتمعات في تواريخ وفترات زمنية مختلفة، ولكن من الواجب أن نلاحظ ملاحظة هامة... وهي الاختلاف الواسع والجذري في بعض الحالات بين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في هذه المجتمعات، إذ إنه لا يكفي القول بأن هذه الدول تأخذ بوضع الحزب الواحد، إنما يجب أن نعرف أن تطبيقات الحزب الواحد في بعض الدول (غينيا ومالي) تتم مع تعديلات وتغيرات جذرية في البناء الاقتصادي الرأسمالي، وبينما هي تتم في بعض الدول (ساحل العاج والسنغال) مع إبقاء على أسس البناء الاقتصادي الموروث عن عهد الاستعمار وتقوية اتجاهاته الرأسمالية»[٣].

ورأى «عودة» أن هذه الدول «واجهت جميعاً قضية تنظيم العمل السياسي في ظل الحزب الواحد، بمعنى: كيف يتم التصرف في القيادات السياسية والأحزاب الصغيرة الأخرى التي تعيش بجوار هذا الحزب الكبير ذي الأغلبية الشعبية، والذي قاد الدولة إلى الاستقلال؟ وظهرت في هذا المجال عدة قواعد واتجاهات للتصرف في هذا الموضوع، ولكن مع تطور الأحداث والأوضاع بعد ذلك أخذت الدول الأخرى تبتكر وتطبق قواعد واتجاهات جديدة، مثل الحل التوفيقي بالاندماج والذوبان في الحزب الكبير؛ أم تنظيم الحزب على النطاق الشعبي للتعبئة القومية؛ أم تنظيم أدوات الحكم؛ أم من خلال تصفية المعارضة بالأساليب القانونية»[٤].

وانتهى «عودة» إلى أن «إعلان استقلال بعض الدول الإفريقية لا يعني إنهاء معركة مطلب الاستقلال، وهذا لأن جزءاً من القارة الإفريقية ما زال خاضعاً للاستعمار»[٥]، وأن «مطلب الديمقراطية هو بناء البيئة الصالحة لنمو وحياة هذا الاستقلال وتهيئة الجو المناسب لازدهاره وتقدم المجتمع»، لكنه أكد بأنه «على الرغم من العنف والتزوير الواسع الانتشار، واستخدام الأحزاب الحاكمة في أغلب الدول لأساليب وأدوات أمنية ومالية لاستمرار سيطرتها على مؤسسات الدولة، إلا أن التعددية الحزبية والمعارضة العلنية صارت من الثوابت في الحياة السياسية، وأن أعداداً من الأعضاء البرلمانيين صاروا قادرين على نزع القداسة والرهبة

(١) المرجع السابق، ص١٠٥.

(٢) عبد الملك عودة، إفريقيا تتحول: كلام في الديمقراطية (القاهرة: مركز الأهرام للنشر والترجمة، مؤسسة الأهرام، ٢٠١٠م)، ص (٣٠-٣١).

(٣) عبد الملك عودة، قضايا التنظيمات السياسية في غرب إفريقيا، مجلة السياسة الدولية (القاهرة: مطابع الأهرام، العدد ١٤، ١٩٦٨م)، ص٥٥.

(٤) المرجع السابق، ص (٥٥-٥٨).

(٥) عبد الملك عودة، سنوات الحسم في إفريقيا، مرجع سبق ذكره، ص٢١.

عن القيادات السياسية العليا، وكشف كثير من أوضاع الفساد في هذه الدول، بل وصل الأمر في بعض الدول إلى رفض تعديلات دستورية سعى لإقرارها الحزب الحاكم»[١].

وأشار «عودة» إلى أن «انتقال الخبرات الانتخابية والتنظيمية صار ظاهرةً واضحة بين الدول الإفريقية...»، وأن «عدداً من قيادات الحزب الواحد والنظم التسلطية في الدول الإفريقية ركبوا عربة الديمقراطية بعد فترة تمنع وتلكؤ»، وهذا ليس معناه التسليم المطلق بالإجراءات والنتائج، «فالنخب الحاكمة تقبل الشكل وتقوم أحياناً بالتلاعب وإعادة خلط الأوراق فيما يتعلق بترتيب وتنظيم الإجراءات الإدارية والتنظيمية للعملية الانتخابية، بينما النخب المعارضة تطعن في النتائج بالأسلوب القانوني وأساليب الاحتجاج والحشد الشعبي والإعلامي، وتغطية وسائل الإعلام الدولية والمعارك والأخبار»[٢].

وخلُص «عودة» في نهاية المطاف إلى: أن «نظام الحكم الإفريقي لابد أن يلحقه تغيير أساسي يبعده عن مشابهة النماذج الأوروبية والأمريكية»، وبذلك لن يمر المجتمع الإفريقي «في الخط التقليدي للتطور الذي شهدته دول غرب أوروبا وأمريكا الشمالية، ولابد أن يلحقه كذلك تغيير أساسي يبعده عن مشابهة النماذج السوفييتية والصينية»، نظراً لأن «إفريقيا في مرحلة حياتها الحالية صورة لشيء جديد وتعبير عن فلسفة جديدة»، وهذا يؤدي بنا إلى «إبراز وضعية إفريقية جديدة وشخصية إفريقية جديدة ليست كشيء تم من قبل أو تصوَّره مفكر من قبل؛ وهذا في تصوري إطار أهم موضوعات التطور السياسي الإفريقي، وهو إبراز الشخصية الإفريقية»[٣].

٢- العلاقات العربية الإفريقية وتطورها:

تُعتبر العلاقات العربية الإفريقية إحدى القضايا الفكرية التي شغلت «عودة» طوال حياته، فتناولها بمزيدٍ من التحليل والبحث في جذورها لإيجاد سبل التعاون المشترك. حيث تساءل: «هل للعرب علاقة بمعركة إفريقيا؟ وإذا كانت لهم علاقة فما هي؟ وما طبيعة دورهم في هذه المعركة؟»، أجاب «عودة»: «إن العربي في المعركة بحكم القرابة والجوار؛ والمشاركة؛ والمناخ»، وأضاف أن «هذه العوامل الثلاث هي العلامات المميزة لميلاد هذا الدور وحياته المعاصرة ومستقبله الإيجابي الفعال، وذلك لأن كل عامل منها تتفرع عنه امتدادات وآثار تتشابك مع بعضها بعضاً، لتخرج لنا نسيجاً عميق الجذور والآثار»[٤].

وبشيء من التفصيل أوضح «عودة»: أن «القرابة والجوار تأتي في ميدان الجغرافيا واتصال الأجناس وامتداد الثقافات وتداخلها وانعكاساتها في حياة هؤلاء الناس، وأكثر من هذا يعكس آثار وجود أرض العرب كمعبر تاريخي للحضارات ما بين إفريقيا وآسيا، وما بين أوروبا وبلاد ما وراء البحار عامة»[٥].

وأن «المشاركة تظهر في ميدان التجربة التاريخية والبناء الحضاري وعمليات الأخذ والعطاء التي عرفتها مناطق شمال القارة وجنوبها وشرقها وغربها منذ العصور الأولى، وظهور أولى الحضارات في وادي النيل، ومن بعدها انتشار المسيحية والإسلام، وكل ما ترتب على امتداد الحضارات والمبادلات التجارية ونظم الحكم واللغة والثقافة، وأكثر من هذا آثار الوقفة الصامدة

(١) عبد الملك عودة، منى مصطفى محمود، الكتاب: إفريقيا تتحول.. كلام في الديمقراطية، مجلة الديمقراطية (القاهرة: مؤسسة الأهرام، المجلد ١١، العدد ٤١، يناير ٢٠١١م)، ص١٧١.

(٢) المرجع السابق نفسه.

(٣) عبد الملك عودة، معالم التطور السياسي في إفريقيا، مرجع سبق ذكره، ص١١٢.

(٤) عبد الملك عودة، سنوات الحسم في إفريقيا، مرجع سبق ذكره، ص٢٦.

(٥) المرجع السابق نفسه.

ضد الغزو الأوروبي في العصور الوسطى أيام الحروب الصليبية، ثم آثار الهزيمة العسكرية والاقتصادية التي عانتها إفريقيا وآسيا بعد انتشار حركة الاستعمار الأوروبي»[١].

وأن «المناخ تعبير عن التطور الذي شهده ميدان العلاقات الدولية منذ الاتصال المنظم بين أوروبا من جانب، والشرق عامّةً من جانب آخر، وأن هذا التغير الذي حدث في هذا الميدان وما منحه من فرص واحتمالات، وما فرضه من حلول وتغيرات، ترك آثاراً عميقة في كل ما ترتب على العاملَين الأوّلَين، بحيث لا نستطيع أن نفصل فصلاً جذرياً بين أيٍّ من هذه العوامل وآثارها»[٢].

لكن «عودة» يعتقد: «أن العلاقات العربية الإفريقية في صورها وأساليبها المعاصرة نشأت ونمت تقريباً عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، وعاشت مرحلة انتشار ثورة التحرر الوطني وتصفية الاستعمار وبناء الدول المستقلة في المنطقتين العربية والإفريقية ومن العالم الأفروآسيوي»[٣]، لكنها لم تصل إلى صورة مؤسسية إلا في فترة متأخرة، وهو ما أشار إليه بأن: «مستوى التعاون العربي الإفريقي في صورته الجماعية والمؤسسية قد بدأت خطواته المنظمة عقب نشوب حرب أكتوبر ١٩٧٣م»، وذلك حينما «انعقد مؤتمر القمة العربي الإفريقي الأول بالقاهرة في مارس ١٩٧٧م، وصدرت عنه الوثائق الأربع المشهورة بشأن التعاون العربي الإفريقي»[٤].

(١) المرجع السابق نفسه.

(٢) المرجع السابق، ص٢٧.

(٣) عبد الملك عودة، التعاون العربي الإفريقي الواقع والمستقبل، مجلة شئون عربية (القاهرة: جامعة الدول العربية- الأمانة العامة، العدد ٣٨، يونيو ١٨٨٤م)، ص١٦.

(٤) عبد الملك عودة، السياسة المصرية وقضايا إفريقيا (القاهرة: كتاب الأهرام الاقتصادي، مؤسسة الأهرام، العدد ٥٩، ١٩٩٣م)، ص١٨.

(٥) عبد الملك عودة، التعاون العربي الإفريقي الواقع والمستقبل، مرجع سبق ذكره، ص٢١.

انتهى «عودة» إلى أن «إعلان استقلال بعض الدول الإفريقية لا يعني إنهاء معركة مطلب الاستقلال

لكنه رأى أن هذا التعاون ما إن بدأ حتى اصطدم بما سمّاه «المأزق التاريخي»، حيث قال: «إن موقف الجانب العربي على جبهة العلاقات العربية الإفريقية قد تغيّر من موقع الفرصة التاريخية إلى موقع المأزق التاريخي»، وأضاف: «إن الثقل العربي في التفاعلات الدولية قد تحوّل من مركز الدفع وإنشاء الفعل إلى الهامش المتلقي والمنتظر لرد الفعل، ليس من الجانب الإفريقي فقط، وإنما من المتغيرات الدولية غير العربية الإفريقية أيضاً»[٥].

ومعلقاً على هذا التحول في العلاقات قال: «وفي يقيني أن أسباب الأزمة وأعراضها ونتائجها تتوزع على الجانبَين بدرجات متفاوتة، إلا أن المسؤولية الأولى تقع على الجانب العربي منفرداً، فهو الذي أراد ودعَا إلى بناء نموذج علاقات خاصة على قدم المساواة بين شركاء في العالم الثالث، ولكنه عجز عن إعمال إرادته السياسية لبناء التنظيم القومي القادر على تجسيد المبادئ إلى واقع، وترجمة القول إلى فعل، هذا هو التقصير، والجانب العربي يتحمل المسؤولية الأولى في الفصل

المتعمد بين القول والفعل»[١].

لكنه عاد ودعَا إلى تجاوز الوضع الراهن من تراجع العلاقات، مطالباً بضرورة التغيير الجذري بقوله: «وفي هذا المجال يجب توضيح نقطة: أننا لسنا من دعاة الأمر الواقع والدفاع عن بقاء الأشياء على ما هي عليه؛ إنما نحن نؤمن بالتغيير الاجتماعي الجذري العام، وبالتنمية القومية الشاملة في كافة ميادين الحياة، ومع ذلك نحن نستخدم الواقع، ونبدأ منه تقدّماً إلى خطوات وميادين أخرى في المستقبل»[٢].

ودعَا كذلك إلى التفكير في الفعل بقوله: «إن الحديث عن المستقبل يبدأ من هنا؛ التفكير في الفعل وأولوياته، واستعمال الفعل وحساب نتائجه، وأن يكون ذلك في ضوء استراتيجية عربية تربط بين القول والفعل»، ومن ثم طالب بـ«عقد مؤتمر قمة عربي ينشغل بأمرين، هما: أولاً: الاتفاق على وضع استراتيجية عربية باسم: المستوى القومي العربي لإدارة وتسيير التعاون العربي الإفريقي، وتحديد ماذا يريد العرب في إفريقيا. وثانياً: الاتفاق على برنامج تنفيذي للتعاون العربي الإفريقي في مجالات التعاون، ويكون البرنامج صالحاً وجاهزاً للتنفيذ لمدة ثلاث سنوات، وأن تكون جميع المؤسسات المالية العربية الثنائية والجماعية ملتزمة بتنفيذه من تاريخ بداية التطبيق»[٣].

واعتبر أنه بهذين الأمرين سيكون التحرك «منطلقاً من أرض صلبة، فالعرب يعرفون ماذا يريدون، وهم جاهزون ببرنامج تنفيذي معروض على الجانب الإفريقي للموافقة وللتنفيذ»، وبهذا «التصور لبرنامج، يمثل الحد الأدنى للبدء، تستطيع الدول الإفريقية أن تثق في مصداقية الدعوة العربية... وتستطيع أيضاً الحكومات العربية أن تقنع الأمة العربية قبل أن تقنع غيرها بأن الإدارة العربية السياسية على المستوى القومي قادرة على التعامل والربط بين القول والفعل»[٤].

٣- السياسات المصرية في إفريقيا:

في كل كتاباته أشار في أكثر من موضع إلى علاقة مصر بقارتها وطبيعة هذه العلاقة، حيث يقول: «من الخطأ القول بأن مصر لم تكن تعرف إفريقيا قبل ١٩٥٢م، ومن الخطأ أيضاً القول بأن معرفة مصر لإفريقيا بعد ١٩٥٢م ظلت على نفس المستوى»، ثم يقول: «عرفت مصر قبل ثورة ١٩٥٢م إفريقيا في صورة جزئية أخذت معالم متعددة، فقد عرفنا إفريقيا [الزنجية]، وإفريقيا [العربية]، وإفريقيا [النيلية]، ولكن التغيير الجذري الذي حدث بعد ١٩٥٢م هو أننا بدأنا في معرفة إفريقيا [القارية]، أي أن النظرة نمت عرضاً وطولاً لتشمل إفريقيا في صورة كاملة، كما أن هذا صاحبه نمو في العمق»[٥].

هذه النظرة دفعت «عودة» إلى تأليف كتابه (السياسة المصرية وقضايا إفريقيا)، وفيه يقول: «السياسة الخارجية هي تعبير عن مصالح الدولة المصرية التي تأتي في مقدمتها المصالح الدائمة المتعلقة بالأمن الوطني المصري، وهو يشمل موضوعات الحفاظ على وجود وبقاء الدولة، ووحدة ترابها الوطني وسلامة حدودها السياسية وحماية المجتمع المصري ومؤسساته ونظمه السياسية والاقتصادية والاجتماعية وهويته الثقافية، ويضاف إلى هذه المصالح الدائمة قضايا مياه

(١) المرجع السابق، ص (٢٣-٢٤).

(٢) عبد الملك عودة، قضايا التحرر العربي الإفريقي، مجلة السياسة الدولية (القاهرة: مطابع الأهرام، العدد ٤٤، ١٩٧٦)، ص١٤.

(٣) عبد الملك عودة، التعاون العربي الإفريقي الواقع والمستقبل، مرجع سبق ذكره، ص (٢٩-٣٠).

(٤) المرجع السابق، ص٣٠.

(٥) عبد الملك عودة، مصر الثورة.. وإفريقيا، مجلة الطليعة (القاهرة: مطابع الأهرام، س١، ع١٠، أكتوبر ١٩٦٥م)، ص٨٨.

النيل والتعاون مع الدول المجاورة ودول حوض النيل»[١].

وأرجع «عودة» تراجع الدور المصري في إفريقيا إلى تراجع الدور العربي، حيث قال: «إن الدور المصري تراجع بتراجع التعاون العربي الإفريقي لبناء علاقات متميزة، وخاصة على المستوى الجماعي بين الدول العربية والدول الإفريقية عبر علاقات بين الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية»[٢].

وعلى مستوى العلاقات بين مصر ودول حوض النيل؛ أشار «عودة» إلى أن الأمن القومي المصري هو بالأساس: «مفهوم مجتمعي متعدد الجوانب متشابك الأبعاد الداخلية والخارجية وليس مجرد مفهوم عسكري بحت، وهو مسؤول عن حماية وضمان المصالح القومية للدول في علاقاتها الخارجية، ولذلك يتصف بالحركية والمرونة والنسبية والقدرة على التكيف والتعديل بالنسبة لترتيب المصالح القومية، أو اختيار الوسائل واستعمالاتها طبقاً لكثافة أو تعقيد السياسات والمواقف بين أطراف التعامل السياسي في المنطقة، ونرى أن تؤخذ المصالح القومية المصرية تجاه منطقة النيل في صورة مجموعة ترابط وليست في سلم أولويات، ولا تؤخذ في صورة المطلق أو أحادية النظرة في حسابات الممارسة وقياس النتائج»[٣].

وأضاف: «نتيجةً لحسابات مسح وتقييم القوة العسكرية والاقتصادية لدى دول المنطقة؛ أعتقد أن الاحتمال سيكون ضئيلاً أو شبه منعدم لاستخدام أيٍّ من دول المنطقة للقوة المسلحة لتهديد أمن الدولة المصرية»، حيث يعتقد «عودة» أن: «أولوية حماية وتنمية المصالح القومية المصرية هي للأجهزة والأدوات السياسية والدبلوماسية وليست للأجهزة والأدوات العسكرية، لكن يبقى هناك احتمال وارد بظهور وتهديد غير مباشر للأمن القومي المصري، وينتج عن عدم نجاح الدبلوماسية المصرية في عقد اتفاق قانوني لإنشاء تنظيم جماعي لإدارة وتنمية مياه النيل»[٤].

ويرى «عودة»: «أن نجاح هذه الدول في تحقيق تعاون إقليمي في مجال الموارد المائية، يجب أن يسبقه اتفاق بينها على مستوى من التعاون الأمني، كما يليه ويتفرع عنه اتفاق على مجالات في التعاون الزراعي»[٥].

وقد حدد «عودة» مقصوده بالتعاون الأمني والزراعي بقوله: «ونحدد معنى التعاون الأمني: بأنه اتفاق سياسي يشمل تأمين الحدود السياسية بين هذه الدول وتبادل المعلومات بشكل منظم، ويضمن عدم الاختراق والتجنيد بواسطة أجهزة المخابرات وجمع المعلومات، ونحدد مستوى التعاون الزراعي بأنه في مجال إنتاج الغذاء والمواصلات والنقل والطاقة»[٦].

وأوضح إلى أنه لا يدعو «إلى مشروعات للوحدة السياسية أو التكامل الاقتصادي والسوق المشتركة»، إنما يعرض «تصوراً للتعاون الاقليمي والتنسيق الوظيفي بين الإحدى عشرة دولة القائمة في المنطقة، وهي: مصر- السودان- إثيوبيا- أوغندا- رواندا- بوروندي- تنزانيا- كينيا- الصومال- جيبوتي- زائير»، وبهذا «المنطق الجغرافي في تحديد دول حوض النيل والقرن الإفريقي»؛ يرى «عودة»: «التعاون الإقليمي والوظيفي قائماً ومطبقاً في كثير من التجارب في عالمنا المعاصر... وأن الإمكانات متوافرة لإنجاز تعاون إقليمي

(١) عبد الملك عودة، السياسة المصرية وقضايا إفريقيا، مرجع سبق ذكره، ص٥.

(٢) المرجع السابق، ص٦.

(٣) المرجع السابق، ص١٠.

(٤) المرجع السابق، ص (١١-١٢).

(٥) عبد الملك عودة، حمدي عبد الرحمن، التعاون الإقليمي في القرن الإفريقي وحوض النيل، مجلة السياسة الدولية (القاهرة: مطابع الأهرام، العدد ١٠٤، ١٩٩١م)، ص١٥٩.

(٦) المرجع السابق نفسه.

في الميادين الثلاثة المقترحة في منطقة القرن وحوض النيل»[١].

وأشـــار إلى «أن المنطقة تقع في موقع استراتيجي بالنســـبة للصراعات على الساحة العالمية... ولأنها تقع فـــي دائرة تنافس اللغة والثقافة الإنجليزية والفرنســـية والعربيـــة، كمـــا أن تاريـــخ الصراع الديني الإســـلامي المسيحي طويل في التاريخ السابق وما زالت آثاره قائمة حتى اليوم، ويزيـــد من التعقيدات وجود الانقســـامات القبلية والإثنية والعنف المكثف المنتشـــر، كما أن نتائج الصراع العربي الإســـرائيلي تظهر بأشـــكال منوعة في المنطقة»[٢].

و«علـــى الرغم من وجود روابـــط الجوار الجغرافي والميـــراث التاريخي بيـــن هذه الدول والشـــعوب؛ فإن النتائج المترتبة على هذا هي شـــبكة شديدة التعقيدات بداخلها ذكريات وأرصدة من الإيجابيات والسلبيات، ومن القرابة والعداء، كما أن الشعوب والنخب القائدة في هذه الدول تتمتع بذاكرة جماعية لا تنســـى، وعندها قدرات جاهزة لاسترجاع الماضي وآثاره، واستحضار الذكريات التاريخية الســـيئة والسلبية، واستخدامها بدون عقلانية في حملات إعلامية وكلامية علنية، ومن خلال تدخلات واختراقات سرية»[٣].

وعلـــى الرغم مـــن كل هذه الصعوبـــات؛ يخلص «عودة» إلـــى أن رؤيته حول التكامل والتعاون ليســـت ضرباً من الخيال، حيث قال: «قد يرى بعض الدارسين أن هـــذا المقترح يدخل في دائرة الأحلام، ولكن الذي يدعم وجهة نظرنا أننا نعيش في زمن تحقيق الأحلام الإفريقية»[٤].

(١) المرجع السابق نفسه.

(٢) المرجع السابق نفسه.

(٣) المرجع السابق، ص (١٥٩-١٦٠).

(٤) المرجع السابق، ص١٦٥.

٤- فكرة الجامعة الإفريقية:

في كتابه (فكرة الجامعة الإفريقية) يتحدث «عودة» عن موقع مصر من الفكر الإفريقي؛ فيقول: «ازدهر في مصر تيـــار فكري وثقافي بصورة أكبـــر من صورته في البلاد العربيـــة والإفريقية، ويرجع هـــذا إلى أن مصر تمتعت بوضع سياســـي دولي متميز عن وضعية التبعية الاســـتعمارية الكاملة التي فُرضت علـــى البلاد العربية الإفريقية الأخرى، وانعكس هذا في صورة فكرية ثقافية عرفتها مصر منذ أن أرســـلت أولى بعوثها التعليمية إلى أوروبا في الربع الأول من القرن التاســـع عشـــر، كما أن كفـــاح المصريين ضد الاســـتعمار الإنجليزي الســـافر والمقنـــع والمســـتتر، في الفترة من عـــام ١٨٨٢م حتى عـــام ١٩٢٣م، وفـــي الفترة من عـــام ١٩٢٤م حتى ثورة عـــام ١٩٥٢م، قد آثار قضايا فكريـــة متعددة، من بينها علاقـــات مصر بما يجاورها مـــن المناطق والبلاد، لقد تحدث المثقفـــون المصريون عن الوحدة النيلية، ووحدة مصـــر والســـودان، ودور مصر الحضاري فـــي القارة، والإمبراطوريـــة المصرية أيام إســـماعيل قبل الاحتلال البريطاني لمصر عام ١٨٨٢م»[٥].

ومـــا زالـــت مصر «لهـــا علاقات خاصـــة بالعرب والجماعات الإسلامية في القارة، وهذه العلاقات تأخذ طابعـــاً ثقافياً خاصاً يأتي من حقائـــق الارتباط بالدين الإســـلامي، وكون الأزهر يمثل مركزاً دراســـياً هاماً في العالم الإســـلامي منذ زمن طويـــل، وبجانب هذا نجد العلاقات الخاصة بين الكنيســـة المصريـــة والكنائس الإفريقية الأخرى المرتبطة بها»[٦].

واشـــتكى «عودة» من إهمال الباحثين العرب للفكر الإفريقي، وكشـــف عبـــاءة الجهل التـــي أحاطت الكثير

(٥) عبد الملك عودة: فكرة الوحدة الإفريقية، (القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٩م)، ص١٢.

(٦) المرجع السابق، ص٩٩.

مـــن الكتابات في هذا الميـــدان، وطالب في مقابل ذلك بضـــرورة إبراز دور وإســـهامات المثقفيـــن المصريين والعـــرب في الفكـــر الإفريقي، حيث قـــال: «أعتقد أن المثقفين المصريين والســـودانيين تقع عليهم مسؤولية التأليف والكتابة عن هذا الرائد المصري (يقصد: محمد علي دوس)، وهذا الإسهام الفكري يمنحنا ميراثاً وجذوراً فكريـــة واقعية في حركة الدعوة إلى الجامعة الإفريقية، وهذه الدعوة التي يُصر الكتـــاب الغربيون على أنها من صنع قادة الزنوج الأمريكيين، وأن الذين تســـلموها منهم هم زعامات الشباب والقيادات في غرب إفريقيا. وفضلاً عن هذا؛ فإن نشـــر تراث هذا الرائـــد يمحو الاتهامات المتناثـــرة المغرضة بأن مصر ودول الشـــمال الإفريقي لم تعرف نشـــاط الجامعة الإفريقية إلا أخيراً لأغراض سياسية طارئة وخاصة»[1].

٥- مشروعه المؤسسي للدراسات الإفريقية:

يضاف إلى «عودة» مشاركته في تأسيس وتحرير أهم المجلات العربية والعالمية المهتمة بالعلوم السياســـية والقضايـــا الدولية، وأفضلها علـــى الإطلاق من الناحية التنظيميـــة والإدارية، وهي «مجلة السياســـة الدولية»، وذلك في ســـنة ١٩٦٥م، واســـتندت المجلة في طرحها إلى الأســـس العلميـــة المعتبرة، مما جعلهـــا واحدة من أهم مصادر الدراسات في الحقول السياسية المختلفة. وقد جاءت فكرة تأسيس المجلة متأثرة بمجلة «الشؤون الخارجية» Foreign Affairs السابقة لها، والتي صدر عددها الأول في الولايات المتحدة عام ١٩٢٢م[2].

(١) عبد الملك عودة، سنوات الحسم في إفريقيا، مرجع سبق ذكره، ص٢٧٦.

(٢) عاصم حاكم عباس، فلاح مجيد حسون، مجلة السياسة الدولية المصرية النشأة والتطور الإداري والتنظيمي، مجلة مركز إحياء التراث العلمي العربي (بغداد: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي– جامعة بغداد، ٢٠١٨م، تاريخ الاقتباس ٢٠٢١/٨/١٧م، على الرابط: https://2u.pw/mlv3g

اشتكى «عودة» من إهمال الباحثين العرب للفكر الإفريقي، وكشف عباءة الجهل التي أحاطت الكثير من الكتابات في هذا الميدان

لم تكن المجلة أقصى أمنيات «عودة»؛ فقد طالب في سنة ١٩٦٦م بضرورة إنشـــاء معاهد مصرية متخصصة لدراسة إسرائيل وإفريقيا، حيث قال: «إن الموقف يتطلب أن تنشـــئ الحكومة معهداً مصرياً لدراســـات إسرائيل، ومعهداً مصرياً ومركز بحوث للدراســـات الإفريقية، وأن تُشـــرف على هذه المعاهد، وتدعمها ماليـــاً، وتزودها بجميع الوثائق والدراسات والبيانات الضرورية للدراسة، وأن يتفرغ الدارســـون والعاملـــون بالمعهدين، وأن يكونَا على علاقة أخذ وعطاء مع جميـــع الأجهزة العاملة في هذه الميادين في داخل الجمهورية العربية المتحدة وفي الجامعة العربية. كما يقوم معهد الدراســـات الإفريقية بالاتصال بالمعاهد المماثلة في إفريقيا، ويرســـل وفوداً علمية متخصصة وفرقاً من الشـــباب لدراســـة تدريبية وميدانية في إفريقيا، مع الاهتمام المباشر الفعلي بتعليم اللغات الإنجليزية والفرنســـية والإفريقيـــة، ومتابعة ما يُكتب ويُنشر بهذه اللغات في إفريقيا وفي خارجها»[3].

ثم عاد في ســـنة ١٩٧٠م وجدد رغبته في إنشـــاء معهد للدراســـات الإفريقية على غرار ما تم إنشاؤه في جامعة «كارل ماركس»، والتي رأى أن فيها المعهد الوحيد

(٣) عبدالملك عودة، التسلل الإسرائيلي في إفريقيا، مجلة السياسة الدولية (القـاهـرة: مطابع الأهـرام، العـدد ٤، ١٩٦٦م)، ص١٣٦.

للدراسات الإفريقية، مُبدياً إعجابه بتدريب الشبان الجدد الذين تخصّصوا في ميدان الدراسات الإفريقية، وحصلوا على درجات الدكتوراه والأستاذية، فكانوا النواة الأولى لهذه الدراسات بالجامعة. وبعد التنظيم الجديد للجامعة في فبراير ١٩٦٩م؛ أصبح الشبان هم القيادات الجامعية ابتداءً من رؤساء الأقسام حتى مدير الجامعة[١].

وبالفعل استجابت الدولة المصرية لمناشدات «عودة» في سنة ١٩٧٠م، حيث صدر قرار جمهوري بإنشاء معهد مستقل للبحوث والدراسات الإفريقية، وإضافة أقسام جديدة له، حيث تم إنشاء أربعة أقسام، هي: قسم النظم السياسية والاقتصادية، وقسم الأنثروبولوجيا، وقسم اللغات الإفريقية، وقسم الموارد الطبيعية[٢].

رابعاً: ريادة الدكتور عبد الملك عودة وتأثيره في حقل الدراسات الإفريقية:

يقول «عودة» عن نفسه: «عرفت حياتي أياماً لها تاريخ في سنوات التكوين الأكاديمي، لا تغيب الأيام ولا يختفي التاريخ؛ عبارة اقتبستها وتُتداول على لساني»[٣]، وعن خلفيته الثقافية يقول: «كانت عندي منذ البداية معرفة وإلمام دقيق بجوانب الفكر الإسلامي والعربي، ونظرة علمية للجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لتاريخ وحياة الشعوب والمجتمعات الإسلامية والعربية، وبعض حضارات آسيا ومعالم الفكر العام بهذه الحضارات»[٤].

وعن مثابرته وشغفه بالبحث والاطلاع يخبرنا: أنه لم يترك «فرصة لقراءة كتاب صدر باللغة العربية في إطار التصور الفكري الذي كنت أتطلع إليه وأعمل من أجله»، إلا و«أزود عقلي بمكوناته وتراكماته وتفاعلاته، لقد آمنت منذ مطلع أيام الشباب وطوال سنوات التكوين، وما زال هذا الإيمان قائماً في نفسي حتى اليوم، وإلى أن يشاء الله فيما تبقى من العمر، وهو أن الأستاذ والمعلم يجب أن يتزود بخلفية واسعة وعريضة من العلوم والدراسات الاجتماعية والثقافية المتنوعة، حتى يستطيع أن يخدم وأن يجود في التخصص الأكاديمي الذي أوقف حياته عليه، وذلك لأن المعرفة الإنسانية في النهاية وحدة تؤثر وتتأثر، تتراكم وتتفاعل وتتكيف، على أن يظل للتخصص مستواه، وللخلفية المتنوعة مستوياتها»[٥].

لذا كان «عبد الملك عودة» رائداً بحق للدراسات الإفريقية في العالم العربي، ويرجع ما يتمتَّع به من تفرُّد إلى مشاركته في الجدل الاجتماعي والسياسي الإفريقي، ويظل «عودة» من الشخصيات المتفردة والمعروفة في حقل الدراسات الإفريقية؛ إذ استمر يناقش القضايا الإفريقية على كل الأصعدة، وأحياناً أخرى في الفترات التي حَظِيَ فيها بالاحترام بوصفه مثقَّفاً ومفكراً وأستاذاً لثلة من أعرق الكليات، وأثناء تلك الفترات ظهر بوصفه خبيراً اتسمت آراؤه بالحكمة والعمق.

وتتلمذ على يديه عدد من المشاهير في مجال السياسة والإعلام، على رأسهم: الدكتور مصطفى الفقي وعلى الدين هلال وهدى عبدالناصر والكاتب الصحافي عادل حمودة، بالإضافة إلى تلامذته في حقل الدراسات الإفريقية: الدكتور إبراهيم نصر الدين وصبحي قنصوة وحمدي عبد الرحمن ومحمد

(١) عبد الملك عودة، عقائد التغيير الثوري في العالم المعاصر، مجلة السياسة الدولية (القاهرة: مطابع الأهرام، العدد ١٩، ١٩٧٠م)، ص (١١٦-١١٧).

(٢) صفحة معهد البحوث والدراسات الإفريقية، تاريخ الاقتباس ٢٠٢١/٨/١٥م، على الرابط: http://african.cu.edu.eg/aboutus.htm

(٣) عبد الملك عودة، من صداقات العمر صداقة الدكتور بطرس غالي، مجلة عالم الكتاب (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، العدد ٣٧، يناير ١٩٩٣)، ص٢٥.

(٤) المرجع السابق، ص٢٦.

(٥) المرجع السابق نفسه.

مهدي عاشور، وغيرهم الكثيرين[1].

و«بعد أن أغنى الثقافة العربية على مدى أكثر من نصف قرن بالإنتاج الفكري حول «إفريقيا»؛ أهدى مكتبته القيمة، التي تضم نحو (١٥) ألف كتاب، إلى مكتبة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، لتكون هذه هي أفضل الصدقات الجارية، وأرقى العلم الذي يُنتفع به»[2].

ولكن أعظم إسهاماته، والأسس الحقيقية التي قامت عليها سمعته، تكمن في تأسيس «قسم الدراسات الإفريقية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية»، إلى جانب «معهد الدراسات الإفريقية» بجامعة القاهرة؛ فقد كان تأثيره شديداً على مضمون الدراسات الإفريقية، والتي بدأت مع ثورة يوليو، حتى إنه أصبح يمثل اللحن الأساسي للفلسفة الإفريقية في تلك الفترة، فكل باحث للدراسات الإفريقية في الوطن العربي يدين بالفضل لـ«عبد الملك عودة»، بوصفه رائد هذا التخصص في العالم العربي.

فقد استخدم «عودة» التحليل والاستقصاء الدقيق للمفاهيم الإفريقية المهمة، وكذلك للغة التي تجسِّدها، وذلك باستخدام طُرقٍ وأفكار مشتقة من الواقع الذي عايشه في مرحلته التاريخية، تأثر بأساتذته وبزملائه في جامعة القاهرة، وكان من بين مصادر التأثر الأخرى مفكرو القرنَين التاسع عشر والعشرين، وبهذه الطريقة أدَّى دوراً محورياً في النصف الثاني من القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، وضع من خلاله إفريقيا في ضمير وعقول الباحثين العرب بعد أن غابت القارة لقرون- عمداً أو عن غير عمد- عن الكتابات والدراسات العربية.

لكن النشوة الفكرية التي شعر بها «عودة» في الحقبة الناصرية لم تعاوده بعدها قط؛ وذلك لأن الأحداث التي وقعت خلال السنوات اللاحقة، وانسحاب مصر من المشهد الإفريقي، غيبت كتاباته عن دائرة الاهتمام المصري والعربي، حتى جاء كتابه (إفريقيا تتحول) في سنة ٢٠١٠م وكأنه كان يتنبأ بالتحولات الكبرى التي أطلت على القارة والعالم العربي؛ لتعود إفريقيا إلى الواجهة مرّة أخرى، ولتعيد القاهرة ضبط المسافات مع عمقها الاستراتيجي، ويعود معها اسم «عودة» إلى الواجهة. ويُسجِّل له أنه لم يستسلم يوماً للخمول الذي أصاب مجال الدراسات الإفريقية إبان سنوات الكَدْح الفكري خلال ثلاثين عاماً؛ إذ ظل اهتمامه بالسياسة الإفريقية نشطاً لا يتوقف، وليحظى «عودة» أخيراً بالتكريم، تاركاً خلفه إرثاً ضخماً من الأفكار والطروحات التي لا تزال تحتاج إلى دراسة مستفيضة؛ فضلاً عن حصرها وإعادة نشرها.

وختاماً:

لا أجد كلمات أختم بها أفضل مما قاله الدكتور حمدي عبد الرحمن متحدثاً عن أستاذه ومعلمه يوم رحيله، حيث يقول: «سوف يظل [عبد الملك عودة] المعلم والإنسان نموذجاً فريداً للوطنية الأصيلة التي نأت بنفسها عن أهواء السياسة وخطاب الأيديولوجيا، لم يكن غريباً أن نجد الجميع حوله، فهو يصعب أن يُحسب على فريق في مواجهة فريقٍ آخر على الرغم من ظروفه العائلية التي دفعت به إلى مواجهة نظام ٢٣ يوليو ١٩٥٢م. ولا شك أن تراثه في الفكر الإفريقي من منظور الوطنية المصرية بحاجة إلى عناية ودراسة؛ لكي يكون أساساً لبناء نهضة حقيقية»[3] ■

(١) رحاب عبد الله، مرجع سبق ذكره.

(٢) أيمن السيد شبانة، دكتور عبد الملك عودة: عندما يكون الأستاذ إنساناً، مجلة مصر والعالم المعاصر (القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية- مركز تاريخ مصر المعاصر، العدد ٢، يوليو ٢٠١٤م)، ص (٢٨١-٢٨٢).

(٣) حمدي عبد الرحمن، ورحل الـ مواليمو.. عبدالملك عودة، مرجع سبق ذكره.